



الأكياس البلاستيكية في وسط البحر

الأكياس البلاستيكية .. كارثة يجب التخلص منها

إلى السواحل سواء من خلال تطايرها مع الرياح أو من خلال السلوكيات الخاطئة يؤدي إلى موت العديد من الأحياء البحرية، وهذا يكون نتيجة ابتلاع أجزاء كبيرة من البلاستيك وأيضاً من خلال إعاقة التنفس للأحياء البحرية، بالإضافة إلى تشويه المظهر الجمالي للسواحل وتأثيرها على الشعب المرجانية التي تصفي جولا ورونفاً خلايا ينعكس تأثيرها على السياحة اليمينية ومن مآخنها أيضاً تسبب أمراض السرطان من خلال استخدام الأكياس البلاستيكية لوضع الأطعمة والمشروبات الساخنة أياً كان نوعها يؤدي إلى إصابتها بأمراض خطيرة منها السرطان، خصوصاً الأكياس ذات اللون الأسود، وهي تمثل خطراً كبيراً وهذا حسب ما تؤكد الدراسات حيث أنها عبارة عن بلاستيك مُعاد تدويره وتصنعه من أكياس قديمة والمجمعة من المخلفات والشوارع ومن مقابل القمامة وفي كثير من الدول العربية والأجنبية، هناك قوانين صارمة تمنع فيها استخدام هذا النوع من الأكياس السوداء للأغذية إذ ما هي تخصص لتكون أكياس للقمامة فقط، ولهذا أُرجو من الجهات الخاصة مراقبة جميع الجهات والتي تستخدم الأكياس البلاستيكية لبيع المواد الغذائية المطبوخة وتحد من هذا الأسلوب الخطير على حياة المواطنين وبالذات الأطفال والتخلص منها في إيجاد بديل للاستخدام.

مواهب بامعبد



البيئة والمياه

خمسة ملايين تتخصص يموتون من التدخين



أضرار التدخين

عشر ازيد انتشار التدخين حيث أقل الناس عليه للتغلب على الجوع والتعب والبرد مما أدى إلى إدمان العديد من الأفراد. وقد دخل التبغ إلى شرق الوطن العربي عن طريق تركيا في القرن السابع عشر ثم إلى المغرب العربي بواسطة بعض التجار ثم إلى باقي الدول العربية. أما السجارة التي يعرفها الناس بشكلها الحالي فقد ظهرت في البرازيل عام 1870م. يوجد في السجارة حوالي 4000 مادة كيميائية داخل دخان السجارة، معظم هذه المواد سامة، هذه المواد النيكوتين. ومن أهم هذه المواد النيكوتين. ان الشباب في العالم يرون أن تأثير الأصدقاء سبب قوي يشجع على التدخين فمثلاً كثير من الشباب أكدوا أنهم يدخنون خوفاً من أصحابهم فيقولون عليهم «عيال أو لسه مفاوش رجالة». وكثير من الشباب والفتيات قالوا كذلك أن وقت ما بدأوا يدخنوا بانتظام كان هذا بسبب عزومة أصحابهم عليهم بالسجائر أو التبغ. «يعني باختصار ساعات أو نصف ساعة تكون سبباً في إقبال الشباب على التدخين.

إنسان آخر. واعتدنا أن نرى في حياتنا اليومية شباباً يدخنون ويقولون أن السبب العائلة والأقارب ولكن في نهاية الأمر ليس كل مدخن ينتمي لعائلة مدخنة. وقد وجدنا أن رد فعل أسره الشاب عند معرفة أن الإبن يدخن نجد استخدام العنف والضرب، وفي حالات قليلة كل الآباء يتكلموا مع الأبناء عن المشكلة وحاولون إبعادهم عن هذه العادة. وقد اتضح أن رد الفعل العنيف من الأب أو الأم لم يكن له أي نتيجة ويرجع هذا لسبب علمي وهو أن الشباب في السن الصغيرة، فالعقل جرح كرامتهم ويقال عن إحساسهم بأنهم كرام واحد من حريتهم، وأحياناً كأثر يأخذ الشاب عادة التدخين مع رغبة في تحدي إرادة الأهل لعدم وجود لغة الحوار وبالذات في فترة المراهقة ويبتعد عن المراقبة ويلقي البديل في اظهار رجولته المزيفة وهي

احتفل العالم باليوم العالمي للتدخين والذي جاء في 31/ مايو من هذا العام. تتزامن فيها جميع المنظمات العالمية والدولية والإنسانية والصحية والبيئية للوقوف بجماعة أمام هذا الوباء والذي ينتشر في العالم وبين صفوف المراهقين والشباب والنساء والرجال للحد من هذه العادة السيئة والامتناع عن التدخين والذي يدفعنا للتذكير بأن عدد من يقتلون سنويا نتيجة التدخين قد يزيد على خمسة ملايين إنسان غالبية من الدول النامية وطبعاً نحن من هذه الدول. والعدد المشار إليه مرشح للارتفاع إذا لم تتخذ الإجراءات الفورية والسريعة للحد من ظاهرة التدخين ولا سيما بين المراهقين.

والأرقام التي أشرنا إليها قد ترتفع مع مرور السنين، إضافة إلى كونه - أي التدخين أو نقل التبغ - بسبب نحو خمسة وعشرين مرضاً معظماً من الأمراض القاتلة، بينها أنواع عديدة من السرطان، كسرطان الرئة الذي يسبب أكثر من تسعين بالمائة من حالاته، لكن رغم التحذيرات الصادرة عن الأطباء والمعنيين في المراكز الصحية ليس عندنا وحسب إما في كل دول العالم الثالث، فإن العديد من المجتمعات ترى في التدخين أحد ضروريات الحياة العصرية، متناسين المضار والمخاطر الناجمة عنه، وتكون هذه المضار والمخاطر شديدة الخطورة عند أولئك الذين يباشرون التدخين في أعمار مبكرة متناسين الأضرار التي تصيب الجسم وهي مقدمة القلب والرئتين، وتشير الدراسات الطبية الحديثة الصادرة عن مراكز طبية عالمية أن الذين يموتون خلال حياتهم المتوسطة أي بين 25- 65 سنة يخسرون بمعدل 20-25 سنة من حياتهم المتوقعة لهم فيما لو كانوا غير مدخنين، وهذا يعني أن العدو الأول للإنسان وصحته هو التدخين لأن المدخن لا يؤدي نفسه وحسب، إنما يؤدي أهله وجيله في الأماكن العامة، ولا تكون مغالين عندما نصف التدخين بأنه مرض اجتماعي، لأن كل الدراسات الطبية التي نشرت إلى أن التدخين مرض اجتماعي يتناسب عكسياً مع مستوى التنمى العلمي والمعرفي للإنسان ولا تكون مغالين إذا قلنا أن نسبة المدخنين في قطاعات الدولة والمشارك والخاص تتجاوز الـ 65% بالمئة.

نافذة

إدمان التدخين

بمناسبة اليوم العالمي لمنهضة التدخين والحد من إضراره الاجتماعية والاقتصادية والصحية قام عدد من المحاضرات المفيدة في عدد من المرافق الصحية والبيئية على مستوى العالم بسبب هذه الظاهرة السيئة والتي أصبحت تجذب جزءاً كبيراً من البشر إلى أعماق بؤورها حيث أصبح جزء كبير منها في العالم الأوروبي والعربي يعاني من هذه الظاهرة والتي أصبحت تمثل خطراً يهدد صحة الإنسان وأقاربها في نفس البشرية في تزايد أعداد المصابين بأمراض مختلفة في الجهاز التنفسي، ونحن نتضمن اليوم مع كل العالم للحد والقضاء على هذا الوباء البيئي والذي يقضي يومياً على عدد كبير من البشر منهم الأطفال والنساء والرجال والشيوخ بسبب استمرارهم بالتدخين اليومي والذي يتحول مع الأيام إلى إدمان، فعملية التبغ في هذا المجال يجب أن تأخذ الجانب المهم في حياتنا لنشر عملية التبغ في سن مبكر فالمدخن المدمن حين يحاول التوقف أو التخلص من هذه العادة لا يستطيع والسبب الحقيقي هو عدم وجود الإرادة القوية في التوقف علماً بظاهرة هذه العادة السيئة والتي تدريجياً تتحول إلى إدمان تستهوي حياة الإنسان وإصابته بعدد من الأمراض الخطيرة والتي تتحول فيما بعد إلى أمراض مميتة وحين يتوقف الإنسان عن التدخين يكون قد تأخر الوقت فحسم الإنسان يصعب ضعيف المناعة ويتعرض لعدد آخر من الأمراض ما يؤدي إلى الموت. والسبب يرجع للتربية والإيمان وبالطبع هناك عوامل أخرى منها أصدقاء السوء وغياب لغة الحوار في الأسرة وبالذات لدى الأولاد الذين يعتقدون أن الرجولة هي في رفع سجارة والوقوف مع الأصدقاء في الشارع فالتربية الصحيحة والتوعية من الصغر نور الحياة ليصبح المراهق يوماً ما رجلاً يستطيع مواجهة الحياة ومصاعبها وعدم الهروب إلى السجارة والتي في النهاية سيخسر معها صحته ثم حياته.

أنتم النور لنا.. فلا تحرقونا بنوركم

أهمية الأرت الكهربائي الأرضي للحفاظ على البيئة

سلك الأرضي أو ما يسمى بالأرت الكهربائي في البيوت والمصانع والسكني في الغالب يكون لونه أصفر يصطحبه اللون الأخضر ذات أهمية كبيرة جداً في التأسيسات الكهربائية. في أوروبا حالياً ترفض محطات إيات بيت لا تحتوي في أساس البناء على سلك الأرت وهذه المواصفات فقد تدق أعمدة الأساسات وكما تعلمون توضع قوالب خشبية تتخذ قوالب من مادة تشبه الفلين لصب الأساسات بين الأعمدة المدقوقة هنا نستدعي لوضع سلك الأرت بقطر لا يقل عن 35 ملم على امتداد الصندوق. وتقوم بربطها بكابلات في معظم الأسلاك المعدنية الخارجة من أعمدة الأساسات المدقوقة الكونكريتية وفي النهاية يخرج أجزاء من سلك الأرضي إلى مكان مقسم الكهرباء الفيوزات (المنزلية) وكذلك إلى الأعمدة الحديدية فوق سطح الأرض. تتقب هذه الأعمدة ويربط الأرضي بها بعد ختمها من مادة الطلاء للتأكد من عدم عزلها عن الأرضي ومن الواقع العملي لأهمية الأرضي صافدني شدة سكتيه في عمارة سكنية مبنية منذ حوالي 35 سنة طائرات الأبواب الداخلية في الشقة معدنية ولهذا يعاني أصحاب المنزل من الكهرباء الاستاتيكية التي تصعقهم بين الحين والآخر خصوصاً في الشتاء وعند تآكل الغيوم والصواعق. لقد حاولنا السيطرة على الموقف بربط كافة أنابيب التأسيسات الصحية المعدنية وأنابيب التدفئة المعدنية وأنابيب الغاز لأن الغاز في هولندا يدخل البيوت بالأنابيب المعدنية مد أنابيب الماء. ورغم أن المشكلة قلت إلى حد كبير جداً لكنها لم تحل المشكلة بشكل نهائي وهنا تكمل أهمية الأرت.

وخلال هذا التعريف نعود إلى الكهرباء في اليمن، ونقول أنها إحدى الثروات التكنولوجية والتي نورت لنا حياتنا بعد أن كان فيه الإنسان يعتمد على (الكازون) السراع والشمع (اللحمية) وأحراق الحطب. ولا تقولوا لنا إن ذلك الزمان يعود... على رأي (ست الكل) قل للزمان... أريج يا زمان! الكهرباء اليوم علم وصناعة وميكنة وتطور وتقدم، فلولاها لنأ إلى عصر الظلام. ولذلك ينبغي أن تكون الكهرباء عند مستوى الطموح والأمل المرجو منها. لأنها يجب أن تواكب كل جديد حتى تستمر في مسيرتها التنويرية إلى ما شاء الله. ولكن !! لكن هذه كلمة فيها كلام ثاني.. لأن الكهرباء اليوم بدلاً من أن تكون في مصدر البهجة والسرور، صارت خطراً يهددنا يدهم المواطنين بسبب بيوتهم بسبب التقصير من الجهات المختصة والمواطنين الذين لا يملكون أدنى فكرة على ضرورة أهمية الأرت الكهربائي لحماية المواطنين من اللاتمسات الكهربائية. فالأسلاك المتهاكلة والأعمدة الصدئة. والكابلات القديمة كلها أمور يجب أن تراقبها وتحديثها واحترافاً مهمة، لأن خلافاً بسيطاً يؤدي إلى كارثة ويكون الإنسان هو الضحية إلى جانب الممتلكات الخاصة بالمواطن، ثم التبريرات بعد ذلك. إن إدارة الكهرباء في عدن تؤدي دوراً مهماً ومشهد لها عند عامة الناس وهم اليوم يلبون النداء في حال أي بلاغ يسلم إليهم، وهذه حقيقة أنها عشتها ونزل المهندسون أكثر من مرة، وتمت شكيب كابل جديداً لعملنا وزال الخطر والأمانة هم الآن في نسق عمل مشهود له، لكن !! وعدنا ثانية لكلمة (لكن!!). إذ أن العزل المسمى (الأرت) والذي يراقف أسلاك التيار دائماً يعطي فصلاً للتيار في حال أي خطر. هذا الأرت بحسب العلم والتأكد من العاملين في الكهرباء... عند تبديل كابل هذه العمارة أو تلك، لا يتم توصيله بالكابل الجديد إلى الشق ليكون عامل أمان من خلاله يقوم جهاز (الأوتوماتيك) بفصل التيار فور وقوع الخطر.. وهذا فعلاً قد حدث وظهرت في المياه والأمطار مثل هذه الأخطار والتي تؤدي إلى كارثة بيئية بسبب الإهمال. لقد بينت الأمطار الأخيرة الحاصلة فجر الأحد الماضي، بينت أن اللاتمسات وحدث ما يسمى بـ (الشورت الكهربائي) الذي يهدد الناس قد حدث في بعض الأماكن.. وقد أحسنت إدارة الكهرباء في قطع التيار عن المدينة كلها تجنباً للخطر. لكن ليس ذلك هو الحل! إذ يجب أن تتم عملية التقفد في الأرت الكهربائي الأرضي والذي بحاجة لعملية ترميم وربما تبديل للحد من اللاتمسات الكهربائية والتي تشكل خطراً مباشراً على سكتية المواطن فإذا الكهرباء مغلقة ويحصل الناس كهرباء فهذا خطر بيئي.

يا أهل الكهرباء أنتم النور لنا، فلا تجعلوا نوركم يحرقنا ويهدب بحياتنا هدرًا.. اتقوا الله واعلموا ما يجعل الناس يحنون هاماتهم لكم احترامًا.. فهل تفعلون؟! نداء خاص إلى الجهات المعنية بالتحرك وإيجاد الحلول واحدى الحلول الأولى تكمن في مفاقدة الأسلاك واستبدال التالف منها، ووضع الأمان اللازم لاستهلاك آمن بعيداً عن الأخطار التي قد تؤدي إلى الوفاة.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

الاختلالات بالطرق العلمية الصائبة، ليشهد الإنتاج السمكي تصاعداً في العائدات المالية للمجتمع.

تتم عبره السبع

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

التغيرات المناخية وأثرها على الثروة السمكية اليمنية

تؤدي التغيرات المناخية في الدول النامية على وجه الخصوص إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتفاقم مشكلة نقص المياه وزيادة التدهورات التي تواجه القراء. ويشير تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إن اليمن على وجه التحديد في خطر بسبب مستويات الدخل المتدنية، وكذلك النمو السكاني السريع والنقص الحاد في المياه. وخدز برنامج البيئة للأمم المتحدة من تراجع مخزون الثروة السمكية حول العالم بسبب الخطر المتمثل في ارتفاع درجة حرارة أسطح المحيطات، بجانب تغيرات المناخ الأخرى، وتأثير ذلك على قطاع الصناعة السمكية. ويلاحظ إلى القطاع السمكي في اليمن، فإنه من أهم القطاعات الإنتاجية ويُمثل المركز الثاني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي. ويصدر اليمن الأسماك الطازجة والمجمدة والمجففة، وفيها أكثر من ستين نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية المتنوعة والمرغوبة للاستهلاك المحلي والأسواق العالمية، رغم أن هذه الأنواع تمثل ما نسبته 17% فقط من إجمالي أنواع الأسماك والأحياء البحرية المتواجدة في المياه اليمنية.

اليمن تصد الحبار والشيوخ الصخري والمعروف أن اليمن غني بالثروة السمكية ويحتل المرتبة الرابعة من بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب وموريتانيا ومصر. ويشتهر اليمن بتصدير الحبار والشيوخ الصخري وتحتل المرتبة الأولى من بين الدول العربية في إنتاجه استناداً إلى إحصائية منظمة الغذاء العالمي (الفاو) للأغذية والزراعة.

بيد أن اليمن شهد تراجعاً في عائدات الثروة السمكية لعام 2007م الماضي والتي بلغت (197 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بالعام 2006م، حيث كان العائد من الثروة السمكية (259 مليون دولار أمريكي)، وبلغت نسبة التراجع ما يقارب 13.8%. إن انخفاض الصادرات من الثروة السمكية مرجعه تحذير الهيئة العامة لحماية بيئة البحر الأحمر والبحر العربي من تراجع كبير في مخزون خبار البحر بجميع أنواعه بسبب الاصطاد الجائر، الذي شكل خطراً جسيماً لمنظومة البيئة المكونة من تكامل الأحياء البحرية، وهي أحد الأخطار التي تهدد كائن خبار البحر بالأضرار نتيجة الأضرار التي تفوق تكاثره، علماً بأن بيضه خبار البحر تصبح حيواناً بالغاً بين 5-8 سنوات، مما حدا بقيادة وفرض الحظر على تصدير خبار البحر والحجر وخفض تصدير بعض الأنواع من الأسماك الطازجة المطبوخة لتلبية احتياجات السوق المحلية، الذي شهد هو الآخر تراجعاً في نوعية الأسماك وكيمياته.

تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية ضروري الجدير بالإشارة أن وزارة الثروة السمكية تسمح لسفن الصيد المرخصة بالاصطاد في

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

السفن المرخصة التي تستخدم تقنيات عالية ولا تراعي المعايير المطلوبة. وبهذا الصدد فإنه من المطلوب تفعيل دور الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

تلوث بيئة البحر الأحمر

د. أحمد عبد القادر المهندس

البحر الأحمر بحر عربي يقع ضمن منظومة من الدول العربية أهمها المملكة العربية السعودية ومصر والسودان واليمن، ويعد هذا البحر مراً تجارياً جيوياً، يلعب دوراً مهماً في ربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، ويصل بين أكبر قارتين في العالم هما آسيا وأفريقيا. ويحتوي البحر الأحمر على ثروات مختلفة من الأسماك العائمة والقاعية بالإضافة إلى أسماك الزينة والصفيات والقشريات والسلاحف الخضراء وعرائس البحر (الأطوم). كما أنه مصدر مهم للثروات المعدنية والبترولية. وتتميز بيئة البحر الأحمر بوجود الشعب المرجانية الرنة ذات الأهمية البيئية والسياحية، وحمامات المياه الساخنة ذات الملوحة العالية. وكان البحر الأحمر حتى بداية السبعينيات يعد من أقل بحار العالم تلوثاً بسبب قلة الكثافة السكانية وقلة المشاريع الاقتصادية على شواطئه، لكن ازدياد النشاطات الاقتصادية على شواطئه والتوسع العمراني بالإضافة إلى التلوث النسيبي عن البحار المجاورة قد أدى إلى المزيد من التلوث، وإذا استمر التلوث بنفس المعدل الحالي فربما تهاكك كثير من أحيائه المائية. وقد وافق مؤتمر البيئة لمكافحة التلوث في البحر الأحمر وخليج عدن الذي عقد في مدينة جدة في 1401هـ على الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن. ويتعرض البحر الأحمر لتهديدات من مصادر متعددة ويعود ذلك إلى ما يلي:

الحركة النشطة لنقل البترول والسفن التجارية بين الشرق والغرب، لأنه أقصر درجة حرارة المياه، مما يجعله عرضة للتلوث خاصة بالبترول أثناء عمليات الشحن والتفريغ وتحميل السفن بالوقود وتفريغها من النفايات.

التلوث الناتج عن صرف المخلفات البشرية والحيوانية ومخلفات الزراعة من أسمدة ومبيدات حشرية ومخلفات صناعية من المصانع المنشأة على شواطئ البحر الأحمر مثل مصانع البلاستيك والنفوسات والحديد والصلب والمنشآت البترولية وكيميائية.. الخ.

بالإضافة إلى التلوث الناشيء عن مشاريع تحلية مياه البحر.

إمكانية تلوث البحر الأحمر عند إجراء عمليات البحث والتنقيب عن البترول والمعادن في مياه البحر الأحمر.

تسبب قلة المياه الجارية في البحر الأحمر، حيث تتعرض لظروف قاسية عليه، لأنه أقصر درجة حرارة المياه، وتركيز الأملاح، ونقص العناصر المغذية نتيجة لعدم وجود أنهار تصب فيه، بالإضافة إلى قلة الأمطار التي تسقط عليه أو حوله.

إن البحر الأحمر يحتاج إلى مزيد من الحماية ومكافحة التلوث ليس فقط من دولة واحدة، بل لابد من التعاون المستمر بين جميع الدول العربية المطلة عليه، إن مكافحة التلوث في هذا البحر الجليل يستلحه يتمتع بكل مقومات الحياة لجميع الكائنات التي تعيش فيه، والمحافظة عليه كبحيرة حيوية تعزز مبدأ التنمية المستدامة لجميع الأجيال..

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.

البحر الأحمر والبحر العربي خليج عدن، بيد أن بعض الرقابة الساحلية والبحرية عبر أجهزة حديثة وأنظمة تعمل بالاستتلاط واستشارة الخبراء المحليين لمكافحة التلوث البحري، وأخذ القياسات اللازمة لتحديد مستوى تأثيرات الاحتباس الحراري للثروة السمكية، والمراقبة الدورية للثروة السمكية في اليمن ومراجعتها.